الولايات المتحدة الاميركية. وقد حملت سوريا بعنف على الوفد المشترك. وقالت المصادر الرسمية في دمشق: «إن كل عضو فلسطيني إختير للمشاركة في الوفد المشترك يعرف، سلفاً، أنه سيجري مفاوضات مع اسرائيل. فبعد مفاوضات مستمرة بين عرب اميركا وبعد رحلات مكوكية الى واشنطن ولندن وتل أبيب وبعض العواصم العربية، أعلن...[عن] مجموعة من الاسماء الفلسطينية للتفاوض... رفضتها اسرائيل بسرعة، بشكل ملفت للانتباه، الأمر الذي يوحي بأن اسرائيل تسعى للحصول على مزيد من التنازلات. واليوم يمكن للمواطن العربي أن يعي، بوضوح، أبعاد المؤامرة التي نفذها بدقة النظام الاردني منذ اعلانه عن مشروع المملكة المتحدة، مروراً باحياء البرلمان الاردني فاتفاق عمان الذي اعطى النظام مهمة التفاوض باسم الفلسطينيين. واليوم، يسعى النظام للحصول على اجماع عربي لتنفيذ هذه المهمة» (**تشرين**، دمشق، ٢٢/٧/١٩٨٥).

ووسط هذه الاجواء، ظل الهاجس الاساسي للمراقبين التساؤل حول امكانية انعقاد القمة الطارئة في المغرب، لاسيما بعدما استقبل الملك الحسن الثاني الذي وجه الدعوة الى القمة بصفته رئيساً لآخر قمة عربية عقدت في فاس العام ١٩٨٢، الشاذلي القليبي، الامين العام للجامعة العربية، حيث حمل هذا الأخير نتائج اتصالاته في كل من السعودية والكويت وسوريا. ولمحت مصادر دبلوماسة عربية تتابع التطورات عن كثب الى «أن العاهل المغربي ما كان ليوجه دعوة الى القمة الطارئة لو لم تعقد القمة الاخيرة [قمة فاس] في بلاده. ولهذا، فهو يحرص، حرصاً شديداً، على أن يلبي دعوته اكبر عدد من [ملوك ورؤساء] الدول العربية. ورجحت المصادر نفسها ان يبت [في] موضوع عقد القمة في اجتماع لوزراء الخارجية العرب يتوقع [التئامه] في المغرب خلال الايام القليلة القادمة» (**النهار**، بيروت، ٢٥/٧/١٩٨٥).

ولكن لاح فيما بعد «أن الجهود المغربية وجهود الجامعة العربية من اجل الاسراع في عقد القمة الطارئة قد اصيبت بانتكاسة، حيث اصبح تأجيل القمة الطارئة لبحث القضية الفلسطينية بمثابة امر مقرر في الاوساط الدبلوماسية في العاصمة المغربية» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٦/٧/١٩٨٥).

واستناداً الى بعض المعلومات، فان تأجيل القمة اصبح امراً مفروغاً منه بسبب النتائج التي حصل عليها المبعوثون المغاربة في العواصم العربية. وعززهذه المعلومات أن الشاذلي القليبي لم يدل، في اعقاب اجتماعه الى الحسن الثاني بحضور المبعوثين المغاربة، بأي ايضاحات تمس جهود الجامعة العربية، كما لم يشر الى مسألة التأجيل، واكتفى بالاصرار على ضرورة «مواصلة المشاورات مع الدول العربية لاستكمال المعلومات اللازمة لتوفير اسباب النجاح لهذا اللقاء التاريخي» (**الشرق الاوسط**، ٢٦/٦/١٩٨٥).

كذلك، لوحظ اصرار من قبل الاردن على عقد القمة. وبهذا الخصوص وصل رئيس الديوان الملكي، مروان القاسم، الى الرباط لتسليم العاهل المغربي رسالة من الملك حسين. وهناك صرح القاسم بأن «الرسالة تتعلق بالتأييد التام من جانب الاردن لدعوة الملك الحسن الثاني لعقد القمة الطارئة التي ستبحث قضايا مصيرية للامة العربية» (**المصدر نفسه**).

وبينما ساد اعتقاد بأن الجهود العربية ستوجه نحو العمل على تأمين انعقاد مؤتمر القمة العادي المفترض ان يتم في الرياض بعدما رجحت كفة تأجيل القمة الطارئة، حدثت مفاجأة تمثلت في اعلان الملك الحسن الثاني، يوم السبت ٢٧/٧/١٩٨٥، عن «أن قمة عربية طارئة ستعقد يوم ٧ آب (اغسطس) القادم في المغرب، ويتضمن جدول اعمالها بندين: الاول إزالة الخلافات بين الدول العربية؛ والثاني بحث القضية الفلسطينية». وقال: «إن مسألة عودة مصر إلى الجامعة العربية لن تطرح في القمة» مشدداً على اهمية بحث القضية الفلسطينية بالقول «إن القضية الفلسطينية يجب أن تكون محل دراسة في إطار مقررات فاس العام ١٩٨٢».

وعن التحرك الاردني ـ الفلسطيني ذكر